



كلمة

معالي الدكتور أنور محمد قرقاش
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر
بدولة الإمارات العربية المتحدة

أمام

منتدى فيينا للمبادرة العالمية للأمم المتحدة
لمحاربة الاتجار بالبشر

13 فبراير 2008

فيينا

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة

أستهل كلمتي بتوجيه الشكر لمنظمي هذه الفعالية الهامة، أعضاء لجنة تسيير مبادرة الأمم المتحدة العالمية لمحاربة الإتجار بالبشر (UN.GIFT) وجميع الذين ساهموا في قيام هذا المنتدى.

كما يشرفني ويسعدني أن أكون هنا اليوم لتمثيل دولة الإمارات العربية المتحدة وسمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، الذي ساهم مساهمة رئيسية في خلق هذه المبادرة الشريفة.

كما أنني أتشرف برئاسة اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر، وهي اللجنة الاتحادية المعنية بهذا الملف مكافحة الاتجار بالبشر في الإمارات العربية المتحدة.

إن الإتجار بالبشر يعد وصمة عار في جبين البشرية، وهو جريمة تستغل الضعفاء والفقراء من خلال أملٍ موعودٍ وشقاءٍ مؤكدٍ ، تسلب حقوق وحياة آلاف البشر. وتتعدد صور هذه الجريمة سواء بالعمل جبرياً، أو دعارةً قسرية، أو أشكالاً أخرى من الاستغلال.

يمثل هذا المنتدى منبرا مثالياً لبحث التحديات المتعلقة بالإتجار بالبشر، و في هذا السياق أنتهز هذه الفرصة لعرض موقف دولة الامارات العربية المتحدة تجاه هذه الجريمة البشعة والجهود التي تبذلها لمكافحتها.

يأتي تبرع سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، بمبلغ 15 مليون دولار تجسيدا لإلتزام الإمارات العربية المتحدة تجاه المجتمع الدولي في سعيها للتصدي لجريمة الاتجار بالبشر وقد جاء هذا التبرع إنطلاقاً من قناعة راسخة بأن تشكيل منتدى يضم سائر الدول ووكالات الأمم المتحدة المتعددة والكيانات ذات الصلة بين الحكومات والقطاع غير الحكومي للعمل معاً تحت رايةٍ واحدةٍ سيؤدي إلى تعاون غير مسبوق في هذا المجال. بالتوازي مع هذا التوجه الدولي تشهد الإمارات جهوداً دؤوبة نحو تطبيق إستراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

وقد أظهرت الإمارات العربية المتحدة إلتزامها بمنع الإتجار بالبشر والقضاء عليه من خلال المصادقة على معاهدات دولية ذات صلة بحقوق الإنسان تركز على حقوق النساء والأطفال عموماً، فضلاً عن الإتجار بهم. كما إنها إتخذت عدداً من التدابير السياسية والتشريعية الوطنية لمنع ومكافحة الإتجار بالبشر

وفي حين تقر دولة الإمارات العربية المتحدة بوجود بعض أشكال جرائم الإتجار بالبشر كمشكلة قائمة، وتصنفه كأحدى أبشع الجرائم، وهي ملتزمة تماماً بالمساعدة في وضع حدٍ له وملاحقة المسؤولين عنه. ورغم ذلك، فإن إلتزام الدولة بمعالجة هذه

المشكلة قد أسفر عن الخطة الإستراتيجية و التي تقوم علي ركائز أربعة تشمل: التجريم، وإنفاذ القانون، ودعم الضحايا، والتعاون الدولي.

أولاً، في مجال التجريم، يعد قانون مكافحة الإتجار بالبشر في الإمارات العربية المتحدة الأول من نوعه في العالم العربي. فالقانون الإتحادي رقم 51 الصادر في نوفمبر 2006، والذي يحتوي على 16 مادة، يصنف الإتجار بالبشر كعنصر من عناصر الجريمة المنظمة، ويغطي كافة مظاهرها - ليس الإستعباد الصريح فقط، وإنما أيضاً الإستغلال الجنسي وعمالة الأطفال والمتاجرة بالأعضاء البشرية. وينص على عقوبات رادعة بحق الأشخاص الذين تتم إدانتهم، تشمل غرامات تصل إلى ربع مليون دولار والسجن المؤبد.

وعلاوة على ذلك، فقد شكل مجلس الوزراء لجنة وطنية لمكافحة الإتجار بالبشر في أبريل 2007 وفقاً للقانون الإتحادي رقم 51. ولهذه اللجنة تفويض من شقين. يتمثل الأول في التنسيق بين الوزارات والدوائر الإتحادية والمحلية بشأن القضاء على الجرائم ذات الصلة بالإتجار بالبشر. أما الثاني فهو يتعلق بتعزيز التنفيذ الصارم للقانون ونصوصه.

كذلك فقد عهد إلى اللجنة دراسة ومراجعة التشريعات والقوانين بشأن الإتجار بالبشر، مع بحث إمكانية تأمين الحماية الضرورية وفقاً للمعايير الدولية. كما أنها مسؤولة عن تعزيز الوعي العام وتطوير برامج تتصل بتفهم أوضاع الضحايا وحمايتهم.

وتتمثل الركيزة الثانية من خطة عمل الإمارات العربية المتحدة في الشق التنفيذي للقانون، فوفقاً لتقارير أولية، تم حتى الآن تسجيل 10 قضايا تتعلق بالإتجار بالبشر على الأقل تحت طائلة هذا القانون. وصدرت أحكام بالإدانة في خمس قضايا منها ، حيث حكم على مدانين بالسجن لمدد تتراوح ما بين ثلاث إلى عشر سنوات.

و ضمناً لتطبيق أفضل للتدابير الجديدة، تقوم الحكومة الإتحادية بتدريب العاملين على تنفيذ القانون الذين أنيطت بهم مهمة متابعة وتحديد جرائم الإتجار بالبشر. وثمة سلسلة من الدورات التدريبية تم عقدها وأخرى يجري الإعداد لها في موضوعات مثل المخاطر الأمنية ذات الصلة بالإتجار بالبشر، وقضايا حقوق الإنسان، والوقاية والسيطرة، فضلاً عن تدريب أعضاء النيابة العامة والقضاة.

كما تبدي حكومة الإمارات إهتماماً برصد وملاحقة ومنع أي إستغلال للعمالة الوافدة، وإتخذت سلسلة من التدابير التي بدأت تحدث أثراً إيجابياً في مناخ وبيئة العمل في البلاد. وتم في مطلع هذا العام إستحداث نظام لدفع الأجور إلكترونياً، مما سيضع حداً لسداد الرواتب نقداً وما كان يصاحب ذلك من سلبيات وثغرات. وسيتواصل هذا النظام لضمان دفع الأجور الشهرية لكافة العاملين في الوقت المحدد ودونما تخلف أو إنقطاع، مما يسمح

للحكومة بإجراء متابعة لصيقة لكافة البيانات الخاصة بالأجور. كذلك تم إجراء فحص كامل لنظام تفتيش مساكن العمال، وثمة مساكن نموذجية تم تدشينها في ابوظبي مؤخراً بحيث تعمم في باقي أرجاء البلاد في المستقبل القريب.

وتتضمن تدابير أخرى اعتماد عقود موحدة لتنظيم حقوق وواجبات العمالة المنزلية منذ أبريل 2007، حيث هناك توجه لإصدار قانون جديد يغطي العمالة المنزلية - وهي شريحة تضم في أغلبها نساء وفئات مستضعفة أكثر عرضة للإستغلال، الأمر الذي يحظى باهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة كجزء من التزاماتها بموجب إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو".

أما الركيزة الثالثة من خطة عمل الإمارات العربية المتحدة، فإنها تلبى الحاجة لنظام شامل لدعم الضحايا. وضماناً للصبغة الإنسانية لقوانيننا وتشريعاتنا وآليات إنفاذها، فإن مقاربة الإمارات في هذا الصدد تتضمن مبادرات هامة تحدد أسلوب معاملة الضحايا من قبل مسؤولي تنفيذ القانون، فضلاً عن توسيع برامج المساعدة والرفاه المتاحة لهم. ونحن ملتزمون بتطوير برامج على مستوى الدولة توفر رعاية سريعة ومنصفة لهؤلاء الضحايا، وإستخدام كافة الموارد المالية والبشرية للقيام بذلك.

وتؤمن الإمارات العربية المتحدة إيماناً راسخاً بوجود التعامل مع الضحايا وضرورة توفير الدعم والحماية لهم وإعادة تأهيلهم. وفي الوقت ذاته، فإن كلاً من يستدرج شخصاً لممارسة الدعارة سوف يعاقب بموجب القانون. كما أن للحكومة سجلاً مشرفاً يدل على توفير المساعدة والحماية لضحايا الاستغلال بتوفير المأوى لهم بالتعاون مع ادارات الشرطة بالدولة، وتعمل الحكومة مع حكومات أجنبية ومنظمات غير حكومية حينما ترد إليها حالات من هذا القبيل. وقد تم توفير أماكن وقائية للضحايا إلى أن يحصلوا على الوثائق المطلوبة، ومن ثم يعادون إلى أوطانهم على نفقة الحكومة بموجب "برنامج مساعدة ضحايا الجريمة". وتنشط في هذا المجال أيضاً جمعيات خيرية وشبكات إجتماعية، إلى جانب المبادرات التي تتولاها الحكومة.

وفي هذا الجانب، شهدت إستراتيجية الإمارات تطورات إيجابية منها قيام مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال التي تأسست في دبي في يوليو 2007 لتوفير بيئة آمنة وتقديم مساعدة وإعادة تأهيل لهؤلاء الضحايا الذين تعرضوا لسوء معاملة جسدية ونفسية وإنتهاك لحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الإتجار بهم. كما أعلنت هيئة الهلال الأحمر في دولة الإمارات العربية المتحدة وبالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، عن انشاء مركز ابوظبي لإيواء النساء والأطفال. وسيقوم مركز ابوظبي باستقبال وحماية ومساعدة النساء والأطفال من ضحايا الاتجار بالبشر عبر تطبيق برنامج متكامل يشمل الرعاية النفسية والصحية والاستشارات القانونية. كما يؤمن ملجأ أمنياً مؤقتاً للضحايا لحين الانتهاء

من برامج التأهيل واستكمال إعدادهم للعودة إلى بلادهم بالتنسيق مع مراكز مماثلة في بلادهم الأم.

رابعاً، تعتزم الإمارات العربية المتحدة مواصلة تعزيز التعاون الدولي من خلال عقد الإتفاقيات الثنائية في هذا المجال. فقد أبرمت الإمارات العربية المتحدة إتفاقيات مع عدة دول مصدرة للعمالة. وفي مايو 2007، صادقت دولة الإمارات العربية المتحدة على إتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والتي تحتوي على نصوص للتعاون الدولي في جهود لمكافحة الإتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة بصدد اتخاذ اجراءات المصادقة على بروتوكول بشأن الإتجار بالأشخاص.

وإلى جانب الإتفاقيات الثنائية، تعتزم الإمارات العربية المتحدة القيام بدور ريادي في إيجاد مبادرات دولية جديدة وقوية كهذا المنتدى الذي جمعنا في فيينا و كذلك دعم أية إتفاقيات دولية أخرى في هذا المجال. و جدير بالذكر بأن التعاون جار على قدم وساق بين ادارات الشرطة في الدولة والمنظمات الأهلية غير الحكومية لتبادل المعرفة والخبرة في مجال الإتجار بالبشر. وتهدف الإمارات إلى زيادة عدد مثل هذه الإتفاقيات كجزء من إستراتيجية مواجهة الإتجار بالبشر بشكل مؤثر.

وختاماً

فإن الإتجار بالبشر يعد مشكلة تتخطى الحدود الوطنية. كما أن الفوارق الإجتماعية والإقتصادية تشجع على هذا النشاط الإجرامي الذي يجب أن يبحث في إطار أوسع. و برغم أن الردع والعقوبة القانونية والتعاون الدولي تعتبر عناصر بالغة الأهمية، فإن معالجة الأوضاع الأساسية الكامنة وراء العرض والطلب تعد ضرورية أيضاً مما يعني أنه ليس بمقدور دولة أو منطقة العمل بمفردها للقضاء على هذه الجريمة، الأمر الذي يتطلب تعاون دول المصدر ودول العبور والوجهة النهائية للإتجار بالبشر. وسوف تظل حكومة الإمارات العربية المتحدة تتعاون مع كافة الجهات المسؤولة عن تنفيذ القانون إقليمياً ودولياً لملاحقة وإعتقال ومعاينة أولئك الذين يرتكبون جرائم الإتجار بالبشر.

وأخيراً، دعونيؤكد بأننا نرحب بالتعاون مع الحكومات أو أية منظمات دولية تعمل على إجتثاث آفة الإتجار بالبشر.

ولكم جزيل الشكر،،،،،